الأمم المتحدة
E/HLS/2017/1
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: General
31 July 2017

دورة عام ٢٠١٧
الجزء الرفيع المستوى
البند ٥ من جدول الأعمال

الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧ بشأن الموضوع السنوي "القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده عن طريق تشجيع التنمية المستدامة وتعزيز الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة"

الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٧ عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"

نحن، الوزراء والممثلين السامين، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك،

١ - نؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)]، لفائدة جميع الناس في كل مكان، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ونؤكد أن خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة تحويلية عالمية محورها الإنسان وأن أهدافها للتنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهي تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع. ونؤكد من جديد جميع المبادئ المعترف بها في خطة عام ٢٠٣٠، ونشدد على أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. فخطة عام ٢٠٣٠ تحظى بقبول جميع البلدان وتسري على الجميع، مع مراعاة اختلاف الواقع المعيش في كل بلد واختلاف قدرات البلدان ومستويات تنميتها، ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية. ونرحب بالجهود المبذولة على جميع الصعد لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وندرك بأنه بعد مرور قرابة سنتين على تنفيذها، أسفرت جهودنا الفردية والجماعية عن نتائج مشجعة في العديد من المجالات. ونسلم في الوقت نفسه بأنه يجب تسريع وتيرة التنفيذ نظرا لإلحاح المهام التي تواجهنا، وبأنه يلزم في هذا الصدد أيضا اتخاذ إجراءات حاسمة لتنفيذ أهداف التنمية

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

080817 010817 17-12699 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستدامة والتوعية بها على جميع المستويات وتحقيق أهدافنا من أجل الناس، وكوكب الأرض، وتحقيق الازدهار، وإرساء السلام، وإقامة الشراكات؛

٢ - ندرك أن القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار يتطلبان بذل جهود جماعية وتحويلية، وإعطاء الأسبقية لمن هم أشد تخلفا عن الركب، وتكييف المؤسسات والسياسات لمراعاة الطابع المتعدد الأبعاد للفقر وأوجه الترابط الكامنة بين مختلف الأهداف والغايات في خطة عام ٢٠٣٠. ولا بد من تمكين الضعفاء. ويشمل من تراعى احتياجاتهم في خطة عام ٢٠٣٠ جميع الأطفال، والمراهقين، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة (الذين يعيش أكثر من ٨٠ في المائة منهم في فقر)، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنين، وأفراد الشعوب الأصلية، واللاجئين والمشردين داخليا، والمهاجرين والسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، والشعوب في المناطق المتضررة من الإرهاب والنزاع. ونشدد على أن العمل الجماعي يمكن أن يؤدي إلى تشجيع تكامل السياسات، وتيسير إقامة الشراكات الشاملة للجميع، وتوفير الدعم من أجل القضاء على الفقر؛

٣ - نلتزم بالقضاء على الفقر والجوع وبكفالة تمتع جميع الأعمار في كل مكان بأنماط عيش صحية، وتهيئة الظروف للحفاظ على هذه الحصيلة عبر الأجيال، ومكافحة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتضميد جراح كوكبنا وجعله مكانا آمنا. ونؤكد التزامنا بعالم يتمتع فيه كل بلد بنمو اقتصادي مطرد ومستدام يشمل الجميع، تتوافر فيه فرص العمل الكريم للجميع؛ وبعالم يتسنى فيه للابتكار والتصنيع والتعاون في سبيل بناء القدرة الإنتاجية تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. ونؤكد ضرورة تعزيز ربط البنى التحتية بإجراءات ملموسة، وتعظيم أوجه التآزر في التخطيط للبنى التحتية وتطويرها. وسوف نحمي كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، والتخطيط لبُنى تحتية مستدامة وقادرة على الصمود وتطويرها، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ؛

٤ - نشجع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم، وتكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى فعالية سيادة القانون والحكم الرشيد في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة. وتتناول خطة عام ٢٠٣٠ العوامل التي تقود إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستشراء الظلم، كانعدام المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل تسوية النزاعات أو منع نشوبها ومؤازرة البلدان التي تمر بمراحل ما بعد النزاع، بوسائل منها كفالة إشراك المرأة في عمليات بناء السلام وإرساء دعائم الدولة. وندعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقا للقانون الدولي، من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تمام إعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي، والتي ما زالت تؤثر سلبا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها أيضا؛

٥ - نلتزم بعالم يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الكاملة مع الرجال والفتيان، وتزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن وإنصافهن. ولا تزال النساء يتحملن النصيب الأكبر من عبء الفقر، بيد أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، شرط لا غنى عنه لتمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد على

الروابط المتآزرة القائمة بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والقضاء على الفقر. وندرك أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة سوف يسهمان إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات. ونشدد أيضا على الحاجة إلى ضمان مستوى معيشي لائق للنساء والفتيات في جميع مراحل حياتهن، بوسائل منها توفير نظم الحماية الاجتماعية؛

٦ - ندرك بأن الأطفال والمراهقين والشباب هم من عوامل التغيير الهامة، ونؤكد على ضرورة الاستثمار فيهم بهدف التصدي لأوجه الحرمان المتعددة الأبعاد، وإنهاء الفقر المتوارث بين الأجيال، وجني العائد الديمغرافي، وتمكينهم من أجل بناء مستقبل أكثر ازدهارا. ونهيب بجميع الدول الأعضاء كفالة جعل تعليم الشباب وتنمية مهاراتهم وعمالتهم في صلب أولوياتنا لتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم كأعضاء نشطين في المجتمع. ونلتزم أيضا بإدراج منظوراتهم في وضع وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة، ونؤكد على أهمية دعم مشاركة الشباب في تنفيذ واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. ونشدد على ضرورة حماية ما لهم من حقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف والإكراه التي تمارس ضدهم، بما يشمل القضاء على جميع الممارسات الضارة؛

٧ - نؤكد على أن تغير المناخ هو من أكبر التحديات التي تواجهنا في الوقت الراهن، وأن آثاره الواسعة الانتشار وغير المسبوقة تُثقل على نحو غير متناسب كاهل الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. وندرك أن عام ٢٠١٦ كان أكثر السنوات حرارة في التاريخ المدون، وأن متوسط درجة الحرارة العالمية في تلك السنة كان يفوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية بمقدار ١,١ درجة مئوية. وندرك الحاجة إلى التصدّي على نحو فعال وتدريجي للخطر الداهم الذي يشكله تغير المناخ، استنادا إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة. ونرحب باتفاق باريس[٢] وبدخوله حيز النفاذ في وقت مبكر، ونشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، كما نشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٣] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، وفي أقرب وقت ممكن. وندرك أوجه التآزر القائمة بين تنفيذ اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠. ونحن نسلم بأهمية مواصلة تقديم الدعم والتعاون الدولي فيما يتعلق بجهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وبتعزيز القدرة على الصمود. ونشدد على ضرورة توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من مصادر متنوعة، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة. ونبرز أهمية الاحتياجات المحدّدة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ. ونسلم بأن الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ونشدد على أهمية تعزيز نظم الحد من مخاطر الكوارث والإنذار المبكر بهدف التقليل من آثار الكوارث؛

٨ - نلتزم بتبني التنوع في المدن والمستوطنات البشرية من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار والتفاهم بين الثقافات، والتسامح والاحترام المتبادل، والمساواة بين الجنسين، والابتكار، ومباشرة الأعمال الحرة، والشمولية، وهوية جميع الناس وسلامتهم وكرامتهم، وكذلك تعزيز الصلاحية للعيش،

(٢) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/CP.21، المرفق.

(٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإقامة اقتصاد حضري نابض بالحياة. ونلتزم أيضاً باتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تعزيز مؤسساتنا المحلية للتعددية والتعايش السلمي في مجتمعات متزايدة التنوع والتعدد الثقافي؛

٩ - نسلم بأن بناء أوجه التآزر بين جميع أبعاد التنمية المستدامة أمر ضروري من أجل التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠. ونؤكد أن اتساق السياسات وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة يتطلبان مشاركة جميع أصحاب المصلحة ويشكلان مفتاح اغتنام الفرص السانحة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات. ونحن نلتزم جماعيا بالسعي إلى تحقيق التنمية العالمية وإلى تحقيق تعاون مثمر للجميع يمكن أن يجلب مكاسب هائلة لكل البلدان ولجميع المناطق في العالم؛

١٠ - نؤكد من جديد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي ينعقد برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيضطلع بالدور الرئيسي في الإشراف على عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي؛

١١ - ندرك أن كل بلد يواجه تحديات خاصة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتستحق أشد البلدان ضعفا، وبلدان منها على وجه الخصوص البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، اهتماما خاصا، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. ومن بين التحديات المشتركة التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو المبين في برامج عمل كل منها، الجمود الهيكلي، ومستويات المديونية، وانخفاض حصة التجارة العالمية، ووجودها في مناطق نائية، وضعف تطوير البنية التحتية، وانخفاض الإنتاجية، والنمو غير المنشئ للعمالة، ومحدودية القدرة على الصمود أمام أثر الصدمات الداخلية والخارجية، بما في ذلك أثر تغير المناخ والتصحر والفيضانات والجفاف وتدهور الأراضي. وهناك أيضا تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل؛

١٢ - نحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[٤]، الذي يُسترشد به في عملية المتابعة والاستعراض ويوفر قاعدة للأدلة وتحليلا للثغرات والتحديات التي يتعين علينا النظر فيها. ونحن نُقر، استنادا إلى البيانات الموجودة، بأن التقدم المحرز على الصعيد العالمي واضح جلي في كثير من الحالات، إلا أنه متفاوت بين البلدان والمناطق، وغير كافٍ فيما يخص العديد من الأهداف. ونسلم أيضا بأنه يتعين على الجميع بذل مزيد من الجهود من أجل استكمال قاعدة الأدلة وتحديثها؛

١٣ - نكرر تأكيد أن الاستعراض الذي أجريناه في عام ٢٠١٧ يشدد على أهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤، وكذلك الهدف ١٧، إلا أن الطابع المتكامل والعالمي غير القابل للتجزئة الذي تتسم به الأهداف يحتم علينا أن نولي اهتماما خاصا للاستفادة من أوجه التآزر والفوائد المشتركة، مع القيام في نفس الوقت بتجنب التنازلات أو التقليل منها إلى أدنى حد. ويُستخدم طابع التكامل والترابط وعدم قابلية التجزئة الذي تتسم به الأهداف والغايات في توجيه وإرشاد عملية الاستعراض المتعمق للتقدم الذي يحرزه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تحقيق جميع الأهداف؛

(٤) E/2017/66.

١٤ - نقر بأن الفقر المدقع قد تراجع على الصعيد العالمي، بيد أن التقدم المحرز كان متفاوتا، ولا يزال ١,٦ بليون شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. وهناك فقراء في كل أنحاء العالم، إلا أنهم يتركزون في المناطق الريفية. وثمة تحديات خاصة تواجه عملية التصدي للفقر في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويساورنا القلق لأنه في ظل مسار النمو الحالي، قد تظل نسبة ٣٥ في المائة تقريبا من سكان أقل البلدان نموا في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠. وفي نفس الوقت، يعيش أكثر من ٧٠ في المائة من فقراء العالم في بلدان متوسطة الدخل، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وفي ظل تداخل أشكال عديدة من الحرمان، فإن الأطفال والشباب معرضون بصفة خاصة لخطر الوقوع في دوامة الفقر المتوارث بين الأجيال. ونحث البلدان، في سياق الخطط والبرامج الوطنية الخاصة بها، على أن تدرج تدابير من شأنها أن تضخم أثر الإجراءات المتخذة فيما يخص القضاء على الفقر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديد السكان الأشد عرضة لخطر البقاء في قبضة الفقر أو الوقوع في قبضته مرة أخرى والتركيز بشكل خاص على الوصول إليهم، ووضع الآليات المناسبة لتعزيز المؤسسات التي تخدم أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية والمتضررين من النزاع وما بعد النزاع والتشريد القسري. ونحن ملتزمون بتهيئة المزيد من الفرص الاقتصادية للأشخاص الذين يعيشون في فقر. فالقضاء على الفقر لا يمكن تحقيقه دون استخدام وحماية التنوع البيولوجي على نحو مستدام والتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي. ونشدد على أهمية اتخاذ تدابير محددة الأهداف من أجل القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وأهمية تنفيذ نظم وتدابير ملائمة على المستوى الوطني لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية استنادا إلى الأولويات الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والمسنين وأفراد الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. ونلاحظ ضرورة قيام البلدان ومنظومة الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين بضمان وتعزيز نهج متعدد الأبعاد في أعمالهم وجهودهم الرامية إلى القضاء على الفقر؛

١٥ - نلاحظ مع القلق أن الفقر لا يزال يشكل السبب الرئيسي للجوع وأن ما يناهز ٧٩٣ مليون شخص ما زالوا يعانون من نقص التغذية على الصعيد العالمي، بينما يعاني ١٥٥ مليون طفل من التقزُّم، في حين أن أشكالا أخرى من سوء التغذية آخذة في الارتفاع. ويؤدي تغير المناخ وتدهور الأراضي إلى زيادة قابلية التضرر من الظواهر الجوية القصوى لدى صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون. أما النظم الغذائية المرنة والمستدامة والشاملة التي تؤدي إلى حماية الموارد الطبيعية وتعزيزها واستعادتها، وإلى دعم سبل العيش الريفية والحضرية، وتوفير إمكانية الحصول على الأطعمة المغذية من صغار المنتجين، فيجب أن تكون في صميم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بشكل متزامن، وكفالة التغذية الكافية، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتحقيق الازدهار. ومن الضروري زيادة الاستثمارات المسؤولة لتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية المستدامة. ويمكن لتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره التي تنطوي على استثمارات مسؤولة في الزراعة وتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك المستدامة أن تكون لها آثار إيجابية. ولا بد من وضع سياسات متسقة وإنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة تحترم حقوق الحيازة وتولي الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلينا أن نستجيب بشكل عاجل وفعال، من خلال بذل جهود متواصلة ومركزة، لتزايد عدد الأزمات ومستويات الطوارئ المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي التي تؤثر الآن على ١٠٨ ملايين شخص، ولا سيما أولئك الذين يواجهون المجاعة أو خطر المجاعة المحدق؛

١٦ - نشدد على أن الاستثمار في الصحة يسهم في الحد من عدم المساواة، وفي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة على نحو مستدام وشامل، وفي القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية. ونحن ندرك أن تقدما هائلا قد أحرز على العديد من الجبهات، بيد أنه لا بد من تسريع وتيرة التقدم في تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالصحة. ويساورنا القلق من أن تظل تحديات كبرى مطروحة على العديد من الجبهات، بما في ذلك استفادة الجميع من الرعاية الصحية الجيدة والأدوية، وحصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وحصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وتعزيز الصحة العقلية. والوفيات النفاسية والأمراض غير المعدية (المسؤولة عن نحو ٧٠ في المائة من الوفيات على الصعيد العالمي) آخذة في الانخفاض ببطء شديد، بينما تهدد التفاوتات الصارخة في وفيات المواليد والأطفال وفي معدل انتشار الأمراض السارية والمعدية مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب. ويجب أن نضاعف جهودنا لتعزيز التحصين ومكافحة الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والسل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة والتهاب الكبد، حيث تواجه الإنجازات المرجوة عراقيل شديدة من جملتها مقاومة مضادات الميكروبات. ونحن نلتزم بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومعالجتها، حيث تشكل تحديا رئيسيا للتنمية المستدامة في جميع البلدان، بما في ذلك الحد من تلوث الهواء. وعلينا أن نعزز تأهبنا لمواجهة انتشار الأوبئة. ونؤكد مجددا ضرورة تعزيز الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات. كما أننا سنواصل جهودنا الرامية إلى خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق. كما نبرز أهمية تعزيز النظم الصحية الشاملة والمرنة، والتصدي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحدِّدة للصحة، والاستثمار في البحث العلمي والابتكار لمواجهة تحديات الصحة في الحاضر والمستقبل؛

١٧ - ونحن نعترف بأن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال قائما في مختلف أنحاء العالم، مما يحرم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية ومن الفرص المتاحة أمامهن، ونعرب عن قلقنا إزاء ذلك. ويشكل العنف والتمييز ضد النساء والفتيات في الأماكن الخاصة والعامة عقبة رئيسية أمام تمكين المرأة وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وهي عقبة لم يتمكن أي بلد من القضاء عليها. ونؤكد من جديد التزامنا باتخاذ إجراءات لمنع واستئصال جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات عبر تعزيز الآليات المؤسسية والأطر القانونية القائمة. فكثيرا ما تواجه النساء والفتيات أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز، وفي هذا الصدد، نسلّم أيضا بالتحديات الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة. كما نلاحظ بطء التقدم المحرز صوب تمثيل المرأة في المناصب القيادية والإدارية. فعلى الصعيد العالمي، لا تشغل النساء سوى ٢٣,٤ في المائة من المقاعد في البرلمانات الأحادية المجلس أو في مجالس النواب الوطنية وأقل من ثلث المناصب الإدارية العليا والمتوسطة. ولهذا يجب تكثيف الجهود من أجل كفالة مشاركة المرأة بشكل تام وفعال وعلى قدم المساواة مع الرجل وكفالة توليها مهام قيادية على جميع المستويات وفي جميع المجالات، وفي جميع الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز الرفاهية، بما في ذلك من خلال الإلمام بالأمور المالية والإدماج. ونكرر الإعراب عن الحاجة الملحة للتصدي للحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، مثل القوانين والسياسات التمييزية والقوالب النمطية الجنسانية والممارسات الضارة والمعايير والمواقف الاجتماعية السلبية، وذلك من أجل ضمان حقوق الملكية والتحكم في الأراضي والموارد الطبيعية والحصول على الخدمات المالية. ويجب اتخاذ إجراءات لمعالجة مشكلة الفجوات في الأجور بين الجنسين، التي لا تزال

منتشرة في مختلف المناطق والقطاعات، بما في ذلك بالاعتراف بأهمية الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي وبتقدير هذه الأعمال. ونحن نشدد على أهمية إشراك الرجال والفتيان باعتبارهم شركاء وحلفاء استراتيجيين في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ونشدد أيضا على ضرورة تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى بحيث تعود بفوائد على النساء والفتيات. ونحث البلدان على إدماج استراتيجيات المساواة بين الجنسين بشكل تام في الأطر الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تعزيز اتساق السياسات، مع الاعتراف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين سيتطلب إجراءات محددة الأهداف وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جهودنا؛

١٨ - ونشدد على أن الهياكل الأساسية والصناعة والابتكار وثيقةُ الترابط وعلى أنها تتقاسم الهدف المشترك المتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة وفي المساهمة في القضاء على الفقر. ونلاحظ بقلق أن أكثر من ١,١ بليون شخص لا يزالون يفتقرون للكهرباء، وأن ٦٦٣ مليون شخص يفتقرون للمياه النظيفة، وأنه ليس لدى ٢,٤ بليون شخص المرافق الصحية الملائمة وأن أكثر من نصف سكان العالم لا يزالون غير موصولين بشبكة الإنترنت. ونؤكد أن صعوبة الحصول على الهياكل الأساسية، ولا سيما تلك اللازمة للنقل والاتصال والكهرباء والطاقة بصفة عامة، والمياه والصرف الصحي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية والتسويق، لا تزال تشكل عائقا كبيرا أمام التنمية وتنويع الاقتصاد وإضافة القيمة، وكذلك أمام التوسع الحضري المستدام في أجزاء كثيرة من العالم. ويجب إيجاد حلول فعالة لتطوير هياكل أساسية قادرة على الصمود ويسهل الوصول إليها تكون مراعية للمناخ وتستخدم الموارد بكفاءة بحيث تقلل من المخاطر وتخفف من آثار الكوارث، وذلك بإقامة شراكات منسّقة أقوى على جميع المستويات، فضلا عن اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر وتطوير الخبرات في هذا المجال. ونحن ندرك أن التصنيع الشامل والمستدام جزء لا يتجزأ من التحول الهيكلي للاقتصادات من أجل توفير فرص عمل لائق للجميع، وتعزيز نمو الإنتاجية، وكفاءة استخدام الطاقة، والابتكار، والإدماج الاجتماعي، ورفع مستوى الدخل، وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نسلِّم بأن الابتكار أمرٌ لا بد منه لتسخير الإمكانات الاقتصادية لكل أمة وبأهمية دعم روح المبادرة الجماعية والإبداع والابتكار، مما يعطي زخماً جديداً للنمو الاقتصادي ولخلق فرص العمل ويتيح مزيداً من الفرص لجميع الناس، بمن فيهم النساء والشباب. ونسلط الضوء على أهمية التنمية القائمة على الابتكار ونمو المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة فرص العمل المتاحة في جميع القطاعات؛

١٩ - ولدينا قناعة راسخة بأن محيطاتنا ذات أهمية حاسمة لمستقبلنا المشترك وإنسانيتنا المشتركة بكل تنوعها. فهي تسهم في التنمية المستدامة والاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات، وكذلك في القضاء على الفقر، والأمن الغذائي والتغذية، والتجارة والنقل البحريين، وتوفير العمل اللائق وموارد العيش، ونحن نعترف بأن المحيطات والبحار والموارد البحرية تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية. إذ يعتمد نحو ٣٠٠ مليون شخص على مصائد الأسماك البحرية كسبيل لكسب العيش، ويعمل ٩٠ في المائة منهم في مصائد حرفية وصغيرة الحجم. ونحن نشعر بالجزع من التأثيرات الضارة لتغير المناخ في المحيطات، بما في ذلك الارتفاع في درجات حرارة المحيطات، وتحمض المحيطات، ونقصان التنوع البيولوجي البحري، وارتفاع مستوى سطح البحر، وكذلك من التهديدات الناجمة عن الأنشطة البحرية والأرضية. ونحن ملتزمون بوقف وعكس اتجاه التدهور في صحة وإنتاجية محيطاتنا ونظمها الإيكولوجية وبحماية واستعادة قدرتها على الصمود وسلامتها الإيكولوجية،

بسبل من بينها رصد مزيد من الموارد للبحوث العلمية البحرية والتشجيع على اتخاذ قرارات تستند إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة. ونرحب بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، ونحيط علما بالجلسات الحوارية السبع المتعلقة بإقامة الشراكات. ونهيب بجميع الجهات المعنية التعجيل باتخاذ، في جملة أمور، الإجراءات التي تم تسليط الضوء عليها في ''النداء للعمل'' الذي اعتُمد أثناء ذلك المؤتمر[٥] وإلى تنفيذ مختلف الالتزامات الطوعية التي تعهدت بها فرادى الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية أثناء المؤتمر؛

٢٠ - ونحن نسلم بأنه رغم حصول بعض التطورات الإيجابية، يجب إبداء التزام أقوى بالشراكات والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتطلب هذا الجهد سياسات متسقة وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة. ونحن نشعر بالقلق من الآثار الكبيرة الناجمة عن البيئة العالمية الحالية المليئة بالصعوبات على الجهود الوطنية الرامية لتنفيذ الخطة عام ٢٠٣٠، التي تشمل ليس فقط العوامل الاقتصادية، مثل ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، ووهن النمو التجاري، وتقلّب تدفقات رأس المال، وإنما أيضا الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والأزمات الإنسانية والنزاعات. وسنتخذ إجراءات عملية وفورية بهدف تهيئة البيئة المواتية الضرورية على جميع المستويات من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ونشجع على تسريع الجهود الوطنية وتعزيز التعاون الدولي الذي يدعم السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة الاستثمار في التنمية المستدامة من جانب القطاعين العام والخاص وعلى الصعيدين المحلي والدولي. ونؤكد أن نطاق خطة عام ٢٠٣٠ ومستوى الطموح الذي تتضمنه يستوجبان تعزيز وتشجيع الشراكات الفعالة والشفافة بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من خلال تعزيز تعاون الحكومات مع الهيئات والبرامج العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، والأوساط العلمية، والقطاع الخاص، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات، والجماعات الأهلية، والمؤسسات الأكاديمية، والجهات الأخرى ذات الصلة. ونشدد على أن تعزيز الشراكات بين العديد من أصحاب المصلحة التي تشمل عدة قطاعات والمتكاملة بفعالية مهمة للمساهمة في تحقيق القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع منظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون مع الشركاء وعلى تبادل المعارف وأفضل الممارسات في نهج الشراكة بغية تحسين الشفافية والاتساق وبذل العناية الواجبة وتعزيز المساءلة وزيادة الأثر؛

٢١ - ونحن نؤكد مجددا أن تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة اللازم سيُيسّر مشاركة عالمية مكثفة دعماً لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. ونحن ملتزمون تماما بتحقيق هذا الهدف بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. ويؤدي التمويل العام الدولي دورا هاما في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان لحشد الموارد محليا من مصادر عامة، ولا سيما في أشد البلدان فقرا وضعفا ذات الموارد المحلية المحدودة. ونلاحظ أنّ أحد الاستخدامات المهمة للتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، يتمثل في تحفيز حشد موارد إضافية من المصادر الأخرى، العامة والخاصة، ونلاحظ أيضا زيادة اللجوء إلى استراتيجيات التمويل المختلطة بإقامة شراكات مع القطاع الخاص، من أجل زيادة

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٢/٧١، المرفق.

حجم رأس المال الذي يمكن حشده لدعم المشاريع الاستثمارية للقطاع العام، وذلك وفقا للسياسات والأولويات الوطنية. ونحن نقر بإمكانات التمويل الابتكاري في هذا الصدد. ونعترف بأننا نتشاطر أهدافا مشتركة وطموحات مشتركة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي وزيادة فعاليته وشفافيته وأثره ونتائجه إلى أقصى حد ممكن. ونعترف أيضا بأن التعاون بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه. وسنواصل الترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي ويستند إلى قواعد محدّدة ويكون منفتحا وشفافا ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية، وكذلك لتحرير التجارة بصورة مجدية. ونؤكد مجددا أن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٦] تشكّل جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وندعو إلى تنفيذها. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع التقدير بأول تقرير موضوعي أعدته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. ونحن نرحب بانعقاد المنتدى الثاني المعني بمتابعة تمويل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونأخذ في الاعتبار استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي المتعلقة بالموارد المحلية العامة، والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي على الصعيد الدولي، والتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية، والديون والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل النظمية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات[٧]؛

٢٢ - ونشدد على أن تسخير إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وسد الفجوات في مجال التكنولوجيا بين البلدان وداخلها، وتكثيف بناء القدرات على جميع المستويات عوامل ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ونحن نشدد أيضا على أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي يَعِدُ بإمكانات كبيرة تتيح التعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتكوين مجتمعات تقوم على المعرفة، وهو ما يَعِد به أيضا الابتكار العلمي والتكنولوجي في العديد من المجالات. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز صوب تفعيل آلية تيسير التكنولوجيا، ونرحب أيضا بالتقدم المحرز صوب تفعيل مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نموا، ونشجع على مواصلة تقديم الدعم لهما. ونحث على تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة والحكومات وعلى الترويج لبيئة ملائمة لتبادل أفضل الممارسات ولتحفيز المبادرات والشراكات الجديدة. ونحن نعترف بأن استحداث وتطوير ونشر الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة وما يرتبط بها من دراية فنية من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ونعترف بما تنطوي عليه التكنولوجيا الجديدة من آثار تحويلية وتخريبية، ولا سيما التقدم في مجال الأتمتة، على أسواق العمل وعلى فرص العمل المستقبلية، ونحن نسعى في هذا الصدد، إلى تحضير مجتمعاتنا واقتصاداتنا للتعامل مع هذه الآثار؛

٢٣ - ونثني على البلدان الثلاثة والأربعين[٨] التي أجرت استعراضات وطنية طوعية أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧. ونثني أيضا على البلدان الاثنين والعشرين التي أجرت هذه

(٦) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٧) انظر E/FFDF/2017/3.

(٨) إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأفغانستان، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتشيكيا، وتوغو، والدانمرك، وزمبابوي،

الاستعراضات في عام ٢٠١٦. وقد تبادلت هذه البلدان دروسا قيّمة وكذلك التحديات التي واجهتها. ومن المؤشرات المشجعة أن الاستعراضات، وهي طوعية وتتم تحت إشراف قطري، تتضمن أمثلة على المشاركة الفعلية لمجموعة واسعة من الجهات المعنية، في مرحلتي إعداد الاستعراضات وعرضها. ونعترف بأن البلدان قد أنشأت مجموعة من الآليات الهادفة لتيسير التنسيق، من بينها أفرقة حكومية عاملة مشتركة بين القطاعات، ولجان تضم العديد من أصحاب المصلحة، ومنسقون رفيعو المستوى. ونلاحظ أن الاستعراضات الوطنية الطوعية قد سلّطت الضوء على أهمية الدعم والقيادة على أعلى مستوى، وعلى إضفاء طابع محلي على أهداف التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، وعلى أهمية إشراك السلطات المحلية. ونشدد على أهمية بناء القدرات الوطنية في مجال المتابعة والاستعراض، وعلى مزايا تقديم المساعدة على إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الاستفادة على أفضل وجه من الدروس المستخلصة من عملية الاستعراض من أجل تعزيز تنفيذها لخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، وعلى النظر في تقديم استعراضات وطنية طوعية أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ونثني في هذا الصدد على جميع البلدان التي تطوّعت من قبلُ لتقديم استعراضات في عام ٢٠١٨؛

٢٤ - ونحن نتطلع إلى الاطِّلاع على عمل العلماء البارزين البالغ عددهم ١٥ عالِما الذين سيشاركون في صياغة تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الذي يصدر كل أربع سنوات، مع مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة كافة، والذي سيسترشد به المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ وسيعزز الصلة بين العلم والسياسات على جميع المستويات؛

٢٥ - ونحن نرحب بأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها أعمال لجانه وأجزائه الوظيفية والإقليمية. فالمجلس يضطلع بدور رئيسي في دعم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده من خلال تعزيز التنمية المستدامة، وإتاحة المزيد من الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة، ونعترف في هذا الصدد بالمساهمات التي قدمتها منتديات المجلس المعنية بالشباب والشراكات والتعاون الإنمائي والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وأجزاؤه المعنية بالتكامل والأنشطة التنفيذية والشؤون الإنسانية؛ واجتماعاته الخاصة. ونحن نتطلع إلى مساهمات المجلس وغيره من المنتديات والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وكذلك المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، التي تساهم بمعارف متخصصة هامة بشأن الموضوع والأهداف قيد الاستعراض. ونلاحظ أن بعض أهداف التنمية المستدامة لا تزال غير مشمولة؛

٢٦ - ونرحب أيضا بالمساهمات المستمدة من المنتديات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة التي عُقدت في عام ٢٠١٧ التي تتيح فرصا مفيدة، حسب الحالة، للتعلم من الأقران وللاستعراض وتبادل أفضل الممارسات وإجراء مناقشات بين مجموعة متنوعة من الجهات المعنية. ونحن نقر بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وندعوها إلى أن تواصل المساهمة في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى بسبل من بينها إشراك الجهات المعنية، حسب الاقتضاء؛

والسلفادور، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وقبرص، وقطر، وكوستاريكا، وكينيا، ولكسمبرغ، وماليزيا، وملديف، وموناكو، ونيبال، ونيجيريا، والهند، وهندوراس، وهولندا، واليابان.

٢٧ - ونشدد على ضرورة تحسين وتنسيق جمع وتحليل ونشر واستخدام إحصاءات وبيانات عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة بحسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص المهمة في السياقات الوطنية. ونعترف بأن الاستعراضات الوطنية الطوعية تبيّن أن هذه المسألة تثير تحديات باستمرار، ونحث البلدان على مواصلة تعزيز التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية لبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، نشير إلى أهمية أن تقوم عملية صنع القرار والابتكارات على معطيات وبيانات موثوقة، وإلى ضرورة بناء القدرات من أجل إنتاج البيانات بمختلف أشكالها، الكمية والنوعية منها على حد سواء، وتحليلها واستخدامها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونرحب أيضا باعتماد إطار المؤشرات العالمية الذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية بوصفه أداة طوعية قطرية تشمل مجموعة أولية من المؤشرات التي تُنقح سنوياً وتخضع لمراجعة شاملة من جانب اللجنة[٩]، ونتطلع إلى تنفيذه ومواصلة تحسينه بطريقة شاملة؛

٢٨ - ونشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لإضفاء طابع محلي على أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات، من المستوى الوطني إلى مستوى المجتمعات المحلي والمستوى القاعدي، وللتعريف بهذه الأهداف. وفي هذا السياق، لا يمكن التنفيذ بفعالية أو مساءلة مواطنينا إذا لم يكن هنالك وعي بهذه الأهداف. وينبغي بذل جهود للتواصل مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك السلطات دون الوطنية والمحلية، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والبرلمانيون، والأوساط العلمية والأكاديمية؛

٢٩ - ونعترف بدور الأمم المتحدة في دعم البلدان، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيقها. وفي هذا الصدد، نشير إلى أهمية أن تحتل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية موقعا أفضل لتتمكن من القيام بمهامها. ونحيط علما بالجهود التي بذلها الأمين العام لتلبية طلبات الدول الأعضاء للحصول على توصيات لمعالجة الثغرات ومواطن التداخل، وكذلك لمعرفة الخيارات المتاحة، مع تقييم آثارها، وما تنطوي عليه من مزايا وعيوب، من أجل تعزيز مساءلة الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإضفاء المزيد من الشفافية عليها والتنسيق عموما فيما بينها، وتحسين إشراف الدول الأعضاء عليها. ونحن في انتظار المزيد من الخيارات والمقترحات التي سيعرضها علينا الأمين العام بحلول نهاية السنة؛

٣٠ - ونتعهد بمواصلة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بصورة شاملة وفعالة وباتخاذ خطوات جريئة وكفيلة بإحداث تحولات فعلية من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في كل مكان، وبالوصول إلى أكثر الأشخاص تخلفا عن الركب قبل غيرهم وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

الجلسة العامة ٤٨
٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧

---

(٩) انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١، المرفق.